مجلة العدوي للسانيات العرفية وتعليمية اللغات
Issn: 2773/ 3300
http://www.asjp.cirect.dz/en/presentation Revue/804
المجلد:03 العدد: 01 (ماي 2023) ص 147/ 156

حضور المعنى في تفسير الدر المصون للسمين الحلبي

Occurrence of Meaning in the Interpretation of Durr Al-Masun by Al-Samin Al-Halabi

د. عادل قيطوني *
جامعة الإخوة منتوري قسنطينة الجزائر
ADELGUITONI@GMAIL.COM

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/04/06
تاريخ القبول:
2023/04/13

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التوجيه النحوي:
- ✓ المعنى:
- ✓ احتمال إعرابي:
- ✓ الإعراب

الملخص:

إن الأصل في تفسير القرآن الكريم هو المعنى الذي تتضافر جملةٌ من الأصول والقواعد في تحديده، ويكون التوجيه النحوي أحد هذه الأصول وفق القاعدة التي أجمع عليها علماء النحو (الإعراب فرع المعنى) فلا يمكن إعراب الآيات القرآنية إلا بعد فهم معناها، لأن الأصل هو المعنى، وعلى أساسه يتم توجيه الفرع، لكن الشيء الملاحظ أن بعض المفسرين بالغوا في الاهتمام بآلية التوجيه النحوي في تفسيرهم للقرآن الكريم، إلى أن وصل هذا الاهتمام بأن صار الأصلُ فرعا، والفرعُ أصلا، ومن هؤلاء المفسرين نجد السّمِين الحلَبِيُّ الذي كثيرا مايقف أمام الجملة يُوجّه الكلمات فيها نَحويًا، بناءً على ما تحمله من حركةٍ إعرابيةٍ واحدةٍ جامعًا الوظائف النحوية المختلفة للباب النحوي ليُوجّه المعنى على ضوئها، فتجده يقول في إعراب كلمةٍ واحدةٍ مرفوعةٍ: هي مبتدأ، وقيل هي خبر للمبتدأ ، وقيل هي فاعل لفعل محذوف، وقيل هي كذا وكذا، وتصبح العملية التفسيرية عنده في كثير من الأحيان مجالا مفتوحا للاحتمالات التي تقبلها الصنعة النحوية وإن كان المعنى يأباها ويأنفها.

Article info

Received
06 / 04/ 2023
Accepted
13/ 04 /2023

Keywords:
- ✓ *Grammatical Guidance:*
- ✓ *Meaning:*
- ✓ *Parsing Possibilities*

Abstract :

The interpretation of the holy Qur'an is based on meaning that needs the combination of a set of principles and rules to be defined. Grammatical guidance is one of these principles according to the rule on which grammar scholars unanimously agreed; (Parsing is a branch of meaning). Therefore, the Quranic verses cannot be parsed only if we understand their meaning. In this case, we consider meaning as a root, and all he branches must be conducted according to it. However, some interpreters of the Qur'an have

* المؤلف المرسل

shown an exaggerated interest in the grammatical guidance's mechanism, and transformed the root to a branch and vice versa. Among these interpreters, we name Al-Samin Al-Halabi who often emphasizes on grammatical meaning of the words inside the sentence according to its parsing, and directs the hole meaning conferring to the various grammatical functions of the grammatical chapter. Subsequently, he parses the same word if it has a specific syntax (Ma'fou') in different ways: it could be (Moubtada') as it could be (khabar), or it can be a subject for an omitted verb, and so on. Thus, the interpretation process, according to him, will be often an open field which contains many possibilities that the grammatical course accepts, even if the meaning	✓ *Parsing:*

. مقدمة:

إن الأصل في تفسير القرآن الكريم هو المعنى الذي تتضافر جملةٌ من القواعد والأصول في البحث عنه وتحديده، وقواعدُ التفسير" هي الأحكام الكلية التي يُتوصّل بها إلى استنباط معاني القرآن العظيم ومعرفة كيفية الاستفادة منها " [1]وقد أسهب الكثير من العلماء في الحديث عن هذه القواعد ومدى أهميتها لمن يريد التصدي إلى تفسير القرآن الكريم فقد ذكرها ابن تيمية (ت 728 هـ) في فصل (أحسنُ طرقِ تفسير القرآن)[2] في كتابه: (مقدمةٌ في أصول التفسير)، وكذا ابن كثير (ت 774 هـ) في مقدمة تفسيره [3] وفَصَّل محمد الطاهر بن عاشور (ت 1393 هـ) القول فيها في مقدمة تفسيره أيضا[4]. ويُمكن إجمال هذه القواعد فيما يأتي:

أ- تفسيرُ القرآن الكريم بالقرآن الكريم، ويُقصد به ربط الآيات المتشابهة في اللفظ أو المعنى وتفسير بعضها ببعض، فما أُجمل في سورة فقد يكون فُصِّل في سورة أخرى، وما اختُصر الكلام عنه في موضع فقد بُسط القول فيه في موضع آخر.

ب - تفسير القرآن الكريم بالسنة النبوية، لأن السنة النبوية بأنواعها (القولية، الفعلية، التقريرية) هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي وهي المفسِّرة والشارحة للقرآن الكريم.

ج - تفسير القرآن الكريم بكلام الصحابة، وقد اعتمد الكثير من المفسرين أقوالَ الصحابة في تفسير الكثير من الآيات لأنهم رضوان الله عنهم عايَشُوا التنزيل وعرفوا أسباب النزول وأحوال من نزل فيهم القرآن من عَرَب وغيرهم، كما أن سليقتهم العربية تسعفهم في فهم معانيه ومقاصده لأنه نزل بلغتهم.

د - تفسير القرآن الكريم بكلام التابعين لأنهم أخذوا التفسير عن جيل الصحابة.

هـ - تفسير القرآن الكريم تفسيرا لغويا ولأنه نزل بلغة العرب فهو يجري على قوانين اللغة العربية في خطابها وأساليب بيانها ودلالات تراكيبها (ويدخل تحت هذا الأصل آلية التوجيه النحوي).

ويكون التوجيه النحوي أحد هذه الأصول التي يُفسّر بها القرآن الكريم وفق القاعدة التي أجمع عليها علماء النحو (الإعراب فرع المعنى) فلا يمكن إعراب الآيات القرآنية إلا بعد فهم معناها، لأن الأصل هو المعنى، وعلى أساسه يتم توجيه الفرع، فوظيفة الإعراب بيانٌ عن بيانٍ، ويكون البيان الأول للكلمة في إطار وحدتها الدلالية (الجملة) بحسب ترابطها مع بقية كلمات هذه الوحدة، ثم يأتي البيان الثاني وهو الإعراب كمُمَثّلٍ شكلي لباب من أبواب النحو ويظهر أثره في أواخر الكلمات، لكن الشيء الملاحظ أن بعض المفسرين خاصة المتقدمين بالغوا في الاهتمام بآلية التوجيه

النحوي في تفسيرهم للقرآن الكريم، إلى أن وصل هذا الاهتمام بأن صار الأصل (وهو المعنى) فرعا، والفرع (وهو الإعراب) أصلا، وانقلبت القاعدة السابقة من: الإعراب فرع المعنى، إلى: المعنى فرع الإعراب.

ولما كانت حركات أواخر الكلمات (الضمة، الفتحة، الكسرة) تُمثِّل دوالّا لأبواب النحو المعروفة (المرفوعات، المنصوبات، المجرورات)، وكان كل باب نحوي يشتمل على مجموعة من الوظائف النحوية المختلفة كباب المرفوعات مثلا الذي يشتمل على وظائف (الفاعلية، الابتداء، الإخبار....) وكانت هذه الوظائف المختلفة تشترك في علامة الإعراب فإنّ العديد من المفسرين المتقدمين يقف أمام الجملة يُوجّه الكلمات فيها بناء على ما تحمله من حركة إعرابية واحدة جامعا الوظائف النحوية المختلفة للباب النحوي ليُوجّه المعنى في ضوئها، فتجده يقول في إعراب كلمة واحدة مرفوعة: هي مبتدأ، وقيل هي خبر للمبتدأ ، وقيل هي فاعل لفعل محذوف، وقيل هي اسم لكان المحذوفة، وقيل هي نائب فاعل وهو بعيد، وقيل هي كذا وكذا، وتصبح العملية التفسيرية عنده مجالا مفتوحا للاحتمالات التي تقبلها الصنعة النحوية وإن كان المعنى في بعض الأحيان يأباها ويأنفها.

إن المتأمل لمنهج هؤلاء المفسرين يجد أنهم في حقيقة الأمر مارسوا العملية التفسيرية وفق قواعدَ نظريةِ الاحتمالات الإعرابية سواء كانت ممارستهم لهذه النظرية بوعيٍ منهجي أم بدونه، " ويبدو تعدد الأوجه الإعرابية للصورة النحوية تطبيقا علميّا لنظرية معرفية منهجية رياضية تُستعمل في جُلّ العلوم، بل وفي مختلف مجالات الحياة، وهي نظرية الاحتمالات التي تعني اختيارا إحصائيا من مجموعة أكبر من حجم الاختيار المطلوب، كاختيار كرة بيضاء واحدة من مجموعة فيها خمسون كرة بيضاء، والتقييد يُمكن أن يكون بأي ميزة ينماز بها الْمُختار، كاللون، أو الحجم، أو الحالة، أو ما شابه. " [5]

ويرى شوقي ضيف أن ملامح نظرية الاحتمالات الإعرابية أصيلة في الفكر النحوي العربي فهي تعود إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي حيث يقول: " ولعله [أي الخليل بن أحمد الفراهيدي] أول من فتح في الإعراب ما يُمكِن أن نُسمّيه بالاحتمالات، إذ نراه يعرض في كثير من الأمثلة وجوها مختلفة لإعرابها، وتتضح آثار ذلك في مواضع من الكتاب وعلى هذا النحو كان الخليل يُكثر من الاحتمالات في وجوه الإعراب للصيغ والألفاظ والعبارات كما كان يُكثر من التأويل والتخريج حين يصطدم ببعض القواعد التي يستظهرها، وهو في تضاعيف ذلك يحلّل الألفاظ والكلام تحليلا يعينه على ما يريد من توجيه الإعراب ومن التأويل والتفسير"[6] وبناء على ماسبق سيكون عنوان مداخلتي موسوما (حضور المعنى في تفسير الدر المصون للسّمين الحلبي).

وسأحاول في هذه المداخلة بيان أهمية المعنى وحضوره في العملية التفسيرية للقرآن الكريم في تفسير الدر المصون للسّمين الحلبيّ (ت 756 هـ) الذي يتخذ من التوجيه النحوي آلية مهمة في البحث عن المعنى.

فماهي الأسباب التي دفعت السمين الحلبي إلى توظيف نظرية الاحتمالات الإعرابية في تفسير القرآن الكريم؟ وهل بالغ في توظيفها على حساب بقية القواعد التفسيرية الأخرى الْمُسْهِمَة في البحث عن المعنى المقصود؟ أم أنه أحسن توظيفها وجعلها في خدمة المعنى؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات سأختار بعض الآيات القرآنية وبيان طريقة تفسيرها والبحث عن معناها عند السمين الحلبي انطلاقا من توظيفه لآلية الاحتمالات الإعرابية للكلمة الواحدة داخل التركيب، وسأقُسِّم نماذج الآيات المختارة إلى قسمين:

1. **القسم الأول:**

سأجعله لكلمات (يومَ ، ذريّةَ، زهرةَ) وهي كلمات معربة تظهر فيها الحركة الإعرابية وتنتمي إلى باب المنصوبات.

1.1: **قال الله تعالى: (ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ (108) يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ (109)) [المائدة: 108، 109].**

ذكر السّمين الحلبيُّ في إعراب كلمة (يومَ) أحد عشر احتمالا[7]:

الاحتمال الأول: أنها مفعول فيه لفعل (اتقوا) وتقدير الكلام (واتقوا الله في يوم جَمْعِه الرسلَ) ونسبَ هذا القول لأبي الحسن الحوفي (ت 430 هـ) وحَكَم عليه بأنه لا يجوز لأنَّ أمْرَهم بالتقوى في يوم القيامة لا يكون، إذ ليس بيومِ تكليفٍ وابتلاء.

الاحتمال الثاني: أنها مفعول فيه لفعل محذوف تقديره (اتقوا) دل عليه قوله: (وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِين) ونسبَه لأبي إسحاق الزجاج (ت 311 هـ) وردَّه لأنه يشبه القول الأول.

الاحتمال الثالث: أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره (اذكروا)

الاحتمال الرابع: أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره (احذروا)

الاحتمال الخامس: أنها بدل اشتمال من لفظ الجلالة (الله) في قوله: (وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِين)، كَأَنَّهُ قِيلَ وَاتَّقُوا اللَّهَ يَوْمَ جَمْعِهِ، ونسبه إلى الزمخشري (538 هـ) ثم حكم على هذا الوجه الإعرابي بالفساد لأن الاشتمال لا يوصف به الباري تعالى.

الاحتمال السادس: أنها مفعول فيه للفعل (لا يهدي) وتقدير الكلام (لا يهديهم في ذلك اليوم إلى حجّة أو إلى طريق الجنة) ونسبه إلى أبي البقاء العُكْبَريّ (ت 616 هـ)

الاحتمال السابع: أنها مفعول به للفعل (واسمعوا) على حذفِ مضاف وتقدير الكلام (واسمعوا خبرَ يومِ يُجمع) ونسبه إلى أبي البقاء.

الاحتمال الثامن: أنها مفعول فيه للفعل (واسمعوا) ونسبه لأبي الحسن الحوفي وقال إن فيه نظرٌ لأنهم ليسوا مُكلّفين بالسماعِ في ذلك اليومِ، إذ المرادُ بالسماع السماعُ التكليفيُّ.

الاحتمال التاسع: أنها مفعول فيه والعامل فيها مؤخر تقديره: (يوم يجمعُ الله الرسل كان كيْتَ وكيْتَ) ونسبه إلى الزمخشري.

الاحتمال العاشر: صرّح السمين الحلبي في هذا الوجه الإعرابي أنه يجوز أن تكونَ المسألة من باب الإعمال، فإنَّ كُلاً من هذه العوامل الثلاثة المتقدمة (اتقوا، اسمعوا، لا يَهْدي) يَصِحُّ تسلُّطُه على كلمة (يومَ) بدليل أنَّ العلماء جَوَّزوا فيه ذلك، وتكون المسألةُ مِمَّا تنازع فيها ثلاثةُ عواملَ، ويكون من إعمال الأخير لأنه قد حُذِفَ من الأَوَّلين ولا مانع يمنع من الصناعة النحوية، وأمَّا من حيث المعنى – حسب رأيه - أنه لا يظهرُ له نصْبُ كلمة (يومَ) بشيء من الثلاثة لأنَّ المعنى يأباه، وإنما أجَاز ذلك جرياً على ما قالوه وجَوَّزوه.

الاحتمال الحادي عشر: أنها مفعول فيه والعامل فيه مؤخر وهو قوله تعالى: (قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوب) والتقدير (قال الرسل يومَ جَمْعهم وقولُ الله لهم ماذا أُجبتم) ونسبه إلى أبي حيان الأندلسي (ت 654 هـ) وحكم على هذا الوجه بأنه حسن.

1.2: قال الله تعالى: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ (1) وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا (2) ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا (3)) [الإسراء: 1-3]

ذكر السّمين الحلبيُّ في إعراب كلمة (ذرّيةَ) خمسة احتمالات[8].

الاحتمال الأول: أنها منصوبة على الاختصاص ونسبه إلى الزمخشري.

الاحتمال الثاني: أنها منصوبة على البدل من (وكيلا) أي (لا تتخذوا من دونه ذرّيةَ من حملنا).

الاحتمال الثالث: أنها منصوبة على البدل من كلمة (موسى) ونسبه إلى أبي البقاء وحكم عليه بأنه بعيد كل البعد.

الاحتمال الرابع: أنها منصوبةٌ على المفعولِ الأولِ لـ (تتّخذوا)، والمفعول الثاني هو (وكيلاً) فقُدِّم، ويكون (وكيلاً) ممَّا وقع مفردَ اللفظ والمَعْنِيُّ به جمعٌ، أي: لا تتخذوا ذريةَ مَنْ حَمَلْنا مع نوح وُكَلاء.

الاحتمال الخامس: أنها منصوبةٌ على النداء، أي: يا ذريةَ مَنْ حَمَلْنا.

1.3: قال الله تعالى: (وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى (131)) [طه: 131]

ذكر السّمين الحلبيُّ في إعراب كلمة (زهرةَ) تسعة احتمالات[9].

الاحتمال الأول: أنها مفعولٌ به ثانٍ للفعل (متّعنا) على تقدير أنه ضُمِّن معنى أَعْطَيْنا، فتكون كلمة (أزواجًا) مفعولا به أول، و كلمة (زهرةَ) المفعول به الثاني.

الاحتمال الثاني: أن تكونَ بدلاً من (أَزْواجاً)، وذلك: إمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذوي زهرةٍ، وإمَّا على سبيل المبالغةِ بأنْ جُعِلوا نفسَ الزهرة.

الاحتمال الثالث: أن تكونَ مفعولا به بفعلٍ محذوف دَلَّ عليه (مَتَّعْنا) تقديرُه: جَعَلْنا لهم زهرةً.

الاحتمال الرابع: أن تكونَ بدلاً من موضعِ الاسم الموصول (ما)، قال أبو البقاء: واختاره بعضُهم، وقال آخرون: لا يجوزُ لأنَّ قولَه: (لِنَفْتِنَهُمْ) مِنْ صلة (مَتَّعْنا) فيلزمُ الفصلُ بين الصلةِ والموصولِ بالأجنبي وقد استحسن السمين الحلبي هذا الاعتراض الأخير.

الاحتمال الخامس: أنها بدل منصوب من محلِّ شبه الجملة (به).

الاحتمال السادس: أنها حال منصوبة مِنْ (ما) الموصولةِ.

الاحتمال السابع: أنها حالٌ من ضمير الهاء في شبه الجملة (به) وهو ضميرُ الموصولِ فهو كالذي قبله في المعنى، وقال السمين الحلبي فإنْ قيل: كيف تقع الحالُ معرفةً؟ فالجوابُ أن تجعلَ (زهرةً) منونةً نكرة، وإنما حُذِفَ التنوينُ لالتقاء الساكنين.

الاحتمال الثامن: أنها تمييزٌ لاسم الموصول (ما) أو للضمير الهاءِ في شبه الجملة (به) ونسبه السمين الحلبي للفراء (ت 207 هـ) الذي يجوّزُ تعريفُ التمييز على أصول الكوفيين.

الاحتمال التاسع: أنها صفةٌ لكلمة (أَزْواجاً) بالتأويلين المذكورَيْن في نصبِها حالاً.

إن الملاحظ من كثرة التوجيهات النحوية السابقة لكلمات (يومَ، ذريّةً، زهرةَ) هو محاولة المفسرين (كأبي البقاء والزمخشري والحوفي والفراء) بيان ما يحتمله اللفظ من أوجه إعرابية ممكنة، ودليل ذلك قول السمين الحلبي " وإنما أجَزْتُ ذلك جرياً على ما قالوه وجَوَّزوه "، ثم يقومون بتوجيه المعاني بناء على تعدد هذه الأوجه حتى ولو كانت

بعض هذه المعاني بعيدة وغير مقصودة، والدافع إلى ذلك - والله أعلم - هو الزيادة منهم في شرح الآية وتفسيرها، ومحاولةُ إظهارِ تَمَكُّنهم من قواعد النحو واللغة، لكننا نجد بالمقابل السمين الحلبي لم يستسلم لسلطة هذه الاحتمالات الإعرابية بل ردَّها وبَيّن فسادها بالحجة والبرهان وإن كان قد سكت عن البعض منها كأنه ارتضاها وركن إليها.

وقد امتعض ابن القيم (751 هـ) من هذا المنهج الذي اتبعه المفسرون السابقون في البحث عن معنى النصوص القرآنية بأن يذكروا كل الاحتمالات الممكنة في التوجيه النحوي لكلمة ما، ثم يحاولون البحث عن المعنى المناسب لكل توجيه حيث قال مبيّنا خطورة هذا المنهج في التفسير" وينبغي أن يُتفطَّن هَهُنا لأمر لا بد منه وهو أنه لا يجوز أن يُحمل كلام الله عز وجل ويُفسّر بمجرد الاحتمال النحويّ الإعرابيّ الذي يحتمله تركيبُ الكلام ويكون للكلام به له معنىً ما، فإن هذا مقامٌ غلط فيه أكثر المعربين للقرآن، فإنهم يفسرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة، ويُفهم من ذلك التركيب أيَّ معنىً اتَّفَقَ، وهذا غلطٌ عظيمٌ يَقطعُ السامع بأن مراد القرآن غيرُه، وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر وكلامٍ آخر فإنه لا يَلزم أن يحتمله القرآن... [فـ] للقرآن عرْفٌ خاص ومعانٍ معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها ولا يجوز تفسيره بغير عُرْفه والمعهود من معانيه ... فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به بل غيرها أعظم منها وأجل وأفخم فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي فتدبَّرْ هذه القاعدة ولتكن منك على بالٍ فإنك تنتفع بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسرين وزيفها وتقطع أنها ليست مراد المتكلم تعالى بكلامه وسنزيد هذا إن شاء الله تعالى بيانا وبسطا في الكلام على أصول التفسير فهذا أصل من أصوله بل هو أهم أصوله " [10].

وقد عدّ الشيخ محمد بن الصالح العثيمين (ت 1421 هـ) هذا الأمر خللا منهجيا خطيرا في تفسير القرآن الكريم، حيث نجد منهجه في التفسير يدل على رفضه القاطع له، فهو يقتصر في تفسيره للآية على الوجه الإعرابي الذي يراه مناسبا لمعنى الآية، ويضرب صفحا عن بقية الوجوه فلا يذكرها مطلقا، وقد صرّح برفضه لهذا المنهج عند تفسيره لقوله تعالى: (لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُون) [يس: 6] حيث قال: " قال تعالى: (قَوْما ما أُنذر آباؤهم)، أي لم يُنذروا في زمن الفترة وعلى هذا فـ (ما) نافية، يعني لتنذر قوما لم يُنذروا ولم يُخوّفوا، لكن هذا في زمن الفترة، وأما قبل فقد أُنذروا بواسطة إسماعيل بن إبراهيم عليهما الصلاة والسلام، فإنه مُرسل إلى العرب إلى قومه، وبعد ذلك لم يُنذر هؤلاء، قال بعض المُعْرِبين الذين يجمعون الأقوال _ صحّت أو لم تصح – أي أنهم يقولون أيَّ احتمالٍ، قالوا: ويجوز أن تكون (ما) موصولة، أي: (لتنذر قومًا الذي أُنذر آباؤهم) فيجعلون (ما) موصولة، ويجعلون العائد محذوفا تقديره (الذي أُنذره آباؤهم) أي: لتنذرهم الذي أُنذِرَه آباؤُهم ، ولكن هذا وإن كان مُحتملا من قِبل اللفظ لكن بعيد من جهة المعنى، لأن الآيات الكثيرة المتعددة تدل على أن قريشا الذين بُعث فيهم النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – لم يُنذر آباؤهم، ومنه قوله تعالى في سورة السجدة: (لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ) [السجدة: 3]، وهذا صريح في أن (ما) هنا للنفي لا غير." [11].

لقد أعاب ابن العثيمين على بعض المفسرين الذين ينطلقون في تفسيرهم من الاحتمالات النحوية الممكنة لكلمة مفتاحية في نص الآية (مثل كلمة (ما) في الآية السابقة) ثم يبحثون عن المعنى المناسب الذي يُوافق هذه الاحتمالات، وبيّن أن التفسير الدلالي للآية لا يمكن استخلاصه من التوجيهات النحوية فقط بل لا بد من أصول أخرى تُرجّح المعنى المقصود، ومن ذلك تفسير القرآن بالقرآن، لذلك استدل بآية سورة السجدة على أن (ما) هي نافية وليست موصولة.

وعلى هذا يمكن القول إن ابن العثيمين قد خالف في منهجه الكثيرَ من المفسرين الأوائل، حيث جعل معنى الآية هو الأصل الذي ينطلق منه في التفسير، وهذا المعنى لا يمكن الوصول إليه إلا بالاعتماد على جملة من الأصول والقواعد ذكرها في مقدمة تفسيره تحت عنوان (المرجع في تفسير القرآن)، حيث قال: يُرجع في تفسير القرآن إلى ما يأتي [12]:

أ - كلام الله تعالى فيُفسّر القرآن بالقرآن.

ب - كلام رسول الله – صلى الله عليه وسلم - فيُفسّر القرآن بالسنة (ويدخل تحت هذا الأصل أسباب النزول).

ج - كلام الصحابة رضي الله عنهم لا سيما ذوو العلم منهم والعناية بالتفسير.

د - كلام التابعين الذين اعتنوا بأخذ التفسير عن الصحابة رضي الله عنهم.

هـ - ما تقتضيه الكلمات من المعاني الشرعية أو اللغوية حسب السياق.

ويرى حسن الملخ أن توظيف الاحتمالات الإعرابية في العملية التفسيرية عند بعض المفسرين المتقدمين ظاهرة طبيعية يدعمها منهج البحث العلمي الحديث بشرط ألّا تكون حرّة بدون قيود تضبطها وإلا كانت ضربا من الفوضى البحثية، حيث يقول " أن تعدّد الأوجه الإعرابية للكلمات والجمل في اللغة العربية ظاهرة طبيعية، تنسجم مع نظرية الاحتمالات الرياضية في منهج البحث العلمي الحديث إذ نظر نحاة العربية إلى الوصف الخارجي للكلمة أو الجملة، واتخذوا من هذا الوصف منطلقا احتماليا حُرّا يُقيّده جمهورهم بتدبُّر مدى انطباقه على واحدة من قواعد النحو العربي وفق معنى من المعاني التي يحتملها الكلام، فإذا كان شكل الاسم الخارجي يحمل صفة النصب مثلا فهو واحد من المنصوبات غالبا، ويتقيّد هذا الاحتمال بالشروط التفصيلية لكل اسم منصوب في النحو العربي حسب بابه النحوي وهذا ملمح بارز في إعراب القرآن الكريم ...ولهذا فإن الأخذ بمنهج الاحتمالات من غير مراعاة لمدى انطباق الشروط التفصيلية للقاعدة وللعلاقة بين المعنى والإعراب، ولا سيّما في إعراب القرآن الكريم، لا يُعدّ منهجا مرضيا عنه." [13].

2. القسم الثاني:

سأخصصه لكلمة (الذين) وهي كلمة مبنية لا تظهر فيها حركات الإعراب وسأختار موضعين من القرآن الكريم.

1.2: قال الله تعالى: (وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ (167) الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (168)) [آل عمران:167، 168]

بما أن كلمة (الذين) مبنية لا تظهر فيها علامة الإعراب نجد أن السمين الحلبي وسّع دائرة الاحتمالات الإعرابية لها وجعلها تستغرق أبواب الإعراب الثلاثة (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات) وقال " جَوَّزوا في موضع (الذين) الألقابَ الثلاثة: الرفعَ والنصبَ والجرَّ " [14]، وجعل مجموع الاحتمالات الإعرابية للكلمة ثمانية احتمالات على التفصيل الآتي [15]:

أ- في باب المرفوعات جعل لها ثلاثة احتمالات.

الاحتمال الأول: أنها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هم الذين).

الاحتمال الثاني: أنها في محل رفع بدل من ضمير (الواو) في الفعل (يكتمون).

الاحتمال الثالث: أنها في محل رفع مبتدأ، وخبرُه جملة: (قُلْ فَادْرَءُوا) والعائد محذوف تقديرُه: قل لهم فادرؤوا.

ب- فبي باب المنصوبات جعل لها ثلاثة احتمالات.

الاحتمال الأول: أنها في محل نصب مفعول به على أسلوب الذم لفعل محذوف تقديره: أذُمُّ الذين.

الاحتمال الثاني: أنها في محل نصب بدل من اسم الموصول (الذين) في قوله تعالى: (وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا).

الاحتمال الثالث: أنها في محل نصب صفة لاسم الموصول (الذين) في قوله تعالى: (وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا).

ج- في باب المجرورات جعل لها احتمالين.

الاحتمال الأول: أنها في محل جر بدل من الضمير (هم) في قوله تعالى: (يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ).

الاحتمال الثاني: أنها في محل جر بدل من الضمير (هم) في قوله تعالى: (مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ).

2.2: **قال الله تعالى: (لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ (3))** [الأنبياء: 3]

تعامَلَ السمين الحلبي مع كلمة (الذين) في الآية التعامُلَ نفسه مع كلمة (الذين) في الآية السابقة بأن وسّع دائرة الاحتمالات الإعرابية لها على التفصيل الآتي [16]:

أ- في باب المرفوعات جعل لها ستة احتمالات.

الاحتمال الأول: أنها في محل رفع بدل من ضمير (الواو) في قوله تعالى: (وأَسَرُّوا النّجْوَى) وقال إن ابن عطية (ت 542 هـ) عزاه لسيبويه (180 هـ) ، وعزاه غيرُه للمبرّد (ت 286 هـ).

الاحتمال الثاني: أنها في محل رفع فاعل للفعل (أَسَرّوا) والواوُ علامةُ جمعٍ دَلَّتْ على جمعِ الفاعل لا محل لها من الإعراب، كما تَدُلُّ التاءُ على تأنيثه، وكذلك يفعلون في التثنية فيقولون: قاما أخواك وعزاه إلى الأخفش (ت 215 هـ) وأبي عبيدة (209 هـ).

الاحتمال الثالث: أنها في محل رفع مبتدأ، و جملة (أَسَرُّوا النّجْوَى) في محل رفع خبر مقدم، ونسب هذا التوجيه للكسائي (189 هـ).

الاحتمال الرابع: أنها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: (يقولُ الذين). وعزاه للنحّاس (338 هـ).

الاحتمال الخامس: أنها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديرُه: (هم الذين ظلموا).

الاحتمال السادس: أنها في محل رفع مبتدأ وخبرُه جملةُ: (هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) ويرى السمين الحلبي أنه لا بُدَّ من تقدير فعل (يقولون) حتى يستقيم هذا التوجيه الإعرابي: (الذين ظلموا يقولون هل هذا إلاَّ بَشَرٌ).

ب- في باب المنصوبات جعل لها احتمالين.

الاحتمال الأول: أنها في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره (أذمُّ الذين ظلموا)

الاحتمال الثاني: أنها في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني الذين ظلموا)

ج- في باب المجرورات جعل لها احتمالين.

الاحتمال الأول: أنها في محل جر صفة للضمير (هم) في قوله تعالى (لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ).

الاحتمال الثاني: أنها في محل جر بدل من كلمة الناس في قوله تعالى: (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ (1)) [الأنبياء: 1] ونسبه للفراء وحكم عليه بالبعد.

وإذا تتبعنا منهج السمين الحلبي في إعراب الأسماء المبنية وفق آلية الاحتمالات الإعرابية نجده دائما ينطلق من فكرة أنَّ غياب العلامة الإعرابية في هذه الأسماء سببٌ كافٍ لتوسيع دائرة الاحتمالات الإعرابية، لذلك نجده يكرر عبارات: (يجوز في إعرابه الرفعُ والنصب والجر)، (ويجوز في محلها النصبُ والجر) (جاز فيه الرفع والنصب مطلقا).

3. خاتمة:

وفي خاتمة هذه المداخلة يمكن الركون إلى النتائج الآتية:

-إن توظيف السمين الحلبي لآلية الاحتمالات الإعرابية في تفسير القرآن الكريم ظاهرة طبيعية باعتبار أن فكرة الاحتمالات في تحليل الظواهر ميزة بارزة في الفكر الإنساني عموما إلا أنه لم يلتزم في عمليته التفسيرية بمنهج منضبط حيث نجده تارة يناقش بعض الاحتمالات الإعرابية ويحللها ويرُدُّ بعضها ويقبل البعض الآخر، وتارة أخرى كان يكتفي بعرض تلك الاحتمالات دون تحليل أو تعليق، كما نجده في بعض الأحيان ينتصر لاحتمال إعرابي ويرجّحُه ويرتضيه ويُصرّح بذلك، وأحيانا يُحلل ويناقش الاحتمالات ولا يرجّح واحدا منها وكلُّ هذا كان على حساب المعنى الذي يكون حاضرا عند التحليل والمناقشة والرد والترجيح ويتراجع حضوره نسبيا عندما يكتفي بنقل الآراء النحوية دون الحكم عليها.

-يُمكِن تشبيه منهج العملية التفسيرية لدى السمين الحلبي في اعتماد آلية الاحتمالات الإعرابية كجهاز يحتوي في طرفه الأول على مجموعة من المُدخلات وهي مختلف الاحتمالات الإعرابية للكلمة الواحدة بينما يحتوي في الطرف الآخر على مُخرج واحد والذي يُمثل الاختيار الأفضل لوجه واحد من الاحتمالات الإعرابية الذي يرجحه بعد مناقشة كل الاحتمالات الإعرابية المُدخلة وتحليلها داخل هذا الجهاز.

-إن منهج السمين الحلبي في توجيه الاسم المبني الذي لا تظهر في آخره علامة الإعراب يكون بتوسيع دائرة الاحتمالات الإعرابية فيه فتشمل الأبواب النحوية الثلاثة للاسم (الرفع، النصب، الجر) على عكس الاسم المعرب الذي تنحصر فيه دائرة الاحتمالات في الباب النحوي الذي تدل عليه الحركة، إنْ كانت ضمة حصرُه في باب المرفوعات، وإنْ كانت فتحة جعله في باب المنصوبات، وإنْ كانت كسرة اكتفى بباب المجرورات.

4. الهوامش:

1- قواعد التفسير جمعا ودراسة: خالد السبت، دار ابن عفان، ط:1، 1441 هـ، ص 30.

2- ينظر كتاب: مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، تح: عدنان زرزور، ط: 2، 1392هـ - 1972 م، ص 93 وما بعدها.

3- ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء، تح: محصطفى السيد محمد وآخرون، مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر، ط: 1، 1421 هـ - 2000م، 6/1 وما بعدها.

4- ينظر: التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، د ط، 1984م، 18/1 وما بعدها.

5- نظرية الاحتمالات الإعرابية في النحو العربي، حسن خميس الملخ، مجلة المنارة، 2002، المجلد: 2، العدد: 2 ، ص 2012.

6- المدارس النحوية ، شوقي ضيف، دار المعارف، د ط، د ت، ص 45.

7- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمّين الحلبي، تح أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، د ط، دت، 484/4.

8- المصدر نفسه، 7/ 310.

9- الدر المصون، السمين الحلبي، 122/8 - 124.

10- بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية، تح: علي بن محمد العمران، ، دار علم الفوائد، جدة، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت، 876/3.

11- ينظر: البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1413هـ -1993م، 310/7، والدر المصون، السمين الحلبي، 246/9.

12- تفسير القرآن الكريم، محمد بن الصالح العثيمين، جمع وترتيب: محمود بن جميل، دار الهداية، اليمن، ط:1، 2009م، 190/8.

13- ينظر تفصيل هذه الأصول: تفسير القرآن الكريم، ابن العثيمين، 22/1 وما بعدها.

14- الدر المصون، السمين الحلبي، 479/3.

15- ينظر: المصدر نفسه، 479/3.

16- ينظر االدر المصون، السمين الحلبي، 132/8، 133.

5. قائمة المصادر والمراجع:

1 - ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، ط: 2، (1392هـ - 1972 م) مقدمة في أصول التفسير، تح: عدنان زرزور.

2 - أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف،ط،1،(1413هـ -1993م)، البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

3 - خالد السبت، ط:1، (1441 هـ)، قواعد التفسير جمعا ودراسة: ، دار ابن عفان.

4 - السمّين الحلبي، أحمد بن يوسف، د ط، دت، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم.

5 - العثيمين، محمد بن الصالح، ط:1 (2009م) تفسير القرآن الكريم، جمع وترتيب: محمود بن جميل، اليمن، دار الهداية.

6 - ابن عاشور، محمد الطاهر، (1984 م)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر.

7 - عمايرة، خليل أحمد، ط:1، (2004م)، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، رام الله، عمان، دار وائل.

8 - ضيف، شوقي ، د ط، د ت ،المدارس النحوية ، دار المعارف.

9 - ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء، ط: 1، (1421 هـ - 2000م) تفسير القرآن العظيم، تح: محصطفى السيد محمد وآخرون، القاهرة، مصر، مؤسسة قرطبة.

10 - ابن القيم الجوزية، شمس الدين، د ط، (د ت)، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد العمران، جدة، المملكة العربية السعودية، دار علم الفوائد.

11 - الملخ، حسن خميس، (1423هـ - 2002 م)، نظرية الاحتمالات الإعرابية في النحو العربي، مجلة المنارة، المجلد: 8، العدد: 2، الصفحات؛ 209 – 246.